إبراهيم يتحدى بكشف تجاوزات الانتخابات.. والسلطات تتهمه بإثارة الانقسامات

ماليزيا تدخل نفق الأزمة السياسية .. عبر بوابة المواجهة بين الحكومة والمعارضة

عبدالرزاق محتفلا بفوز ائتلافه

انور ابراهيم

كوالالمبور - «وكالات»: رفضت الشرطة الماليزية إقامة تجمع حاشد دعت لعقده المعارضة امس احتجاجا على ما تصفها بالتجاوزات العديدة التي رافقت الانتخابات، واعتبرت انه غير شرعي، فيما تبدو الأمور تتجه للصدام بين الجانبين بعد إعلان قادة المعارضة أنهم سوف يتحدون تهديدات الشرطة بمنع هذا التجمع.

وقال قائد الشرطة الوطنية إسماعيل عمر في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الماليزية بيرناما إن أي مظاهرة بدون ترخيص بهدف إثارة الغضب ستكون خارج القانون، مضيفا أنه قد يتم اعتقال المشاركين.

وشدد على ضرورة احترام منظمي المظاهرة القانون الخاص بالتجمعات السلمية الصادر عام 2012.

واتهمت الحكومة إبراهيم «باثارة الانقسامات» والتخطيط للتسبب في اضطرابات

الشرطة ترفض إقامة تجمع «التحالف الشعبي» والمتظاهرون يصرون على تنظيمه

وقالت الحكومة في بيان «رفض أنور بشكل متعمد الحصول على تصريح لاحتجاجه واختار بشكل متعمد استادا صغيرا لضمان الامتداد إلى الشوارع. من المقصود أن يسبب احتجاجه اضطرابات.»

ودون حظر التجمع الحاشد بوضوح قالت الشرطة في بيان إنها لن تتردد في «اتخاذ إجراء» ضد منظم التجمع والمتحدثين فيه إذا انتهك قوانين ماليزيا التي تمنع التحريض على خرق النظام.

وكان أنور تعهد بأن يقود «تحركا شرسا» لإصلاح النظام الانتخابي في البلاد والطع

وتعليقا على ذلك، أكد نائب زعيم التحالف الشعبي المعارض أنه رغم الحظر الذي فرضته الشرطة، فإن المظاهرة سوف تنظم في موعدها المحدد في ملعب بولاية سيلانغور قرب العاصمة كوالالمبور، وأقر بالوقت ذاته أن المعارضة لم تحصل على ترخيص قانوني لتنظيم هذه المظاهرة.

وقال تيان شوا إن المعارضة اختارت هذا الملعب للسماح لمناصريها بالتجمع حتى يتمكن زعيمها أنور إبراهيم من توضيح المخالفات التي شابت الانتخابات وما هي خططه للمستقبل، مشددا على أن المظاهرة لا تشكل أي تهديد أمني.

وكان إبراهيم قال للصحفيين أمس الاول إن التجمع سيكون إشارة لحملة «شرسة» تهدف إلى إجراء إصلاحات انتخابية، معتبرا أن فوز تحالفه قد سرق منه بسبب التجاوزات الكثيرة.

وأكد أنه سيقدم للشعب خلال الأسابيع المقبلة الأدلة على أن رئيس الوزراء فاز في هذه الانتخابات بسبب «عمليات تزوير ومخالفات» مشيرا إلى أن المعارضة لديها أدلة وافرة للطعن في نتيجةالانتخابات بشأن ما يصل لـ29 مقعدا، وهو عدد كاف للتشكيك في النتيجة العامة للانتخابات.

ووصف مكتب رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق مرة أخرى هذه الاتهامات بأنها لا تستند إلى أساس، واعتبر أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

وقد بدأ عبد الرزاق الاثنين ولاية ثانية رئيسا للوزراء غداة فوز ائتلاف الجبهة الوطنية الذي يحكم ماليزيا منذ استقلالها عام 1957 بالانتخابات.

وفازت الجبهة الوطنية بـ133 مقعدا من أصل مقاعد البرلمان الـ222، وهو أقل بسبعة مقاعد عن الدورة البرلمانية السابقة.. بينما حصل حزب التحالف الشعبي بزعامة إبراهيم -الذي ركز حملته الانتخابية على محاربة الفساد- على 85 مقعدا نيابيا مقابل 75 في السابق.

وشكك إبراهيم بهذه النتائج، وقال إن المعارضة فازت بـ50.3 في المئة مقابل 46.8 في المئة للائتلاف الحاكم.

في إطار لإنهاء عقود من الصراع

«الكردستاني» يبدأ بسحب قواته من تركيا

القيادة العسكرية للحزب تحذر من «أي استفزاز يخرج العملية عن مسارها»

مقاتلة كردية خلال تدريبات سابقة

انقرة - وكالات : بدأ حزب العمال الكردستاني امس سحب قواته من جنوب شرقي تركيا إلى شمال العراق في إطار خطة لإنهاء عقود من الصراع، وحذر الحزب من أي «استفزاز يخرج العملية عن مسارها». وقد سبق الانسحاب مواجهات بين الشرطة ومؤيدين للحزب في إقليم سيزر التركي.

واصدرت قيادة الحزب بيانا قالت فيه ان عملية الانسحاب ستستمر لمدة اسبوع.

ويبدو أن الأمور مهيأة لاستقبال القوات التي ستقيم في قواعد للحزب في دهوك واربيل فضلا عن القاعدة الرئيسية في جبل قنديل، والخاضعة جميعا لسيطرة حزب العمال.

وقد حذرت القيادة العسكرية للحزب في الوقت نفسه من «أي استفزاز يخرج العملية عن مسارها».

وذكرت هذه القيادة أن عمليات الاستطلاع مستمرة للطائرات بدون طيار، مشيرة إلى أن تحركات القوات المسلحة التركية في جنوب شرق الأناضول، ساحة عمليات حزب العمال الكردستاني، لا تؤثر على الانسحاب فحسب وإنما ايضا تمهد «لاستفزازات واشتباكات».

ويأتي هذا الانسحاب نتيجة للمفاوضات التي تجريها الحكومة التركية مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المعتقل لديها منذ عام 1999. ويقدر عدد المقاتلين الأكراد الموجودين في تركيا بنحو ألفين إضافة إلى 2500 بالقواعد الخلفية للحركة بالأراضي العراقية.

وكان حزب العمال الكردستاني أعلن في 25 أبريل من كردستان العراق أن قواته المقاتلة ستنسحب من تركيا اعتبارا من الثامن من مايو في إطار مفاوضات السلام الجارية منذ نهاية السنة الماضية بين زعيمهم المعتقل عبد الله أوجلان والسلطات التركية، ومنذ ذلك الحين لم يتم رصد أي مقاتل للحركة. وسبق عملية الانسحاب مواجهات أمس الاول بإقليم سيزر جنوبي شرق تركيا بين الشرطة ومؤيدين لحزب العمال الكردستاني القوا قنابل حارقة على قوات الشرطة.

وصرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان امس مجددا، بأن على المقاتلين الأكراد الانسحاب من الأراضي التركية مع أسلحتهم.

وكان أردوغان قد انتقد امس الاول إعلان جدول زمني لانسحاب الحزب وجدد دعوة المقاتلين الى نزع السلاح قبل الرحيل. ورفض حزب العمال هذا خشية التعرض لهجوم مثلما حدث في انسحاب سابق.

أردوغان ينتقد إعلان جدول زمني للانسحاب ويجدد دعواته إلى نزع السلاح أولاً

وقال أردوغان للصحافيين «القضية الاساسية هي إلقاء السلاح والانسحاب «من تركيا». من المؤكد أنه وأضاف «إنهم يعلمون من أين دخلوا إلى تركيا وسيعرفون أيضا كيف يخرجون من الطريق نفسها» عبر المسالك الوعرة جنوب شرق تركيا عند الحدود مع العراق، كما أفادت وكالة الأناضول. وأسفر النزاع بين الأكراد والحكومات التركية عن سقوط أكثر من 45 ألف قتيل وفق تقديرات الجيش التركي، منذ بداية التمرد عام 1984.

فرنسا تعزز أمنها بعد تهديدات قاعدة المغرب الإسلامي

باريس - «وكالات»: أعلن وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان امس تعزيز الإجراءات الأمنية الاحترازية في بلاده على إثر تهديد تنظيم القاعدة بضرب المصالح الفرنسية بسبب تدخلها في مالي.

وقال لودريان في تصريحات نقلتها وسائل إعلام فرنسية إنه يجب أن يؤخذ أي تهديد من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي على محمل الجد، واعتبر أن استخدام هذه التهديدات عبر وسائل الإعلام سلاح يستخدمه مسؤولو القاعدة لإثارة القلق.

وأضاف انه ينبغي بالتالي التحلي باليقظة، دون المبالغة بهذا الإعلان الذي يأتي في حين تكبد تنظيم القاعدة انتكاسات كبيرة في مالي.

وأشار إلى أن المطلوب هو الحذر عبر تعزيز الإجراءات الاحترازية بفرنسا وسفاراتها، موضحا أن وزير الخارجية لوران فابيوس أعطى تعليمات محددة جدا لضمان أمن هذه السفارات. ورأى أن ذلك يعد ضروريا بعد ما حدث في ليبيا حيث كانت سفارة فرنسا هدفا لهجوم في أبريل الماضي. ووفق لودريان، فإن وزارة الدفاع تؤمن من جهتها حالة تيقظ دقيقة جدا بكل الأماكن التي توجد فيها القوات الفرنسية. وكان أحد زعماء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي دعا في شريط مسجل بث الثلاثاء إلى ضرب المصالح الفرنسية في كل مكان ردا على ما وصفه بالعدوان على مالي. وقال رئيس «مجلس الأعيان» بالتنظيم أبو عبيدة يوسف العنابي «وجب عليكم أيها المسلمون جميعا أن تردوا هذا الظلم بالتعرض للمصالح الفرنسية في كل مكان لأنه منذ اليوم الذي بدأ فيه هذا العدوان على مالي أصبحت تلك المصالح أهدافا مشروعة لكم».

ودعا أبو عبيدة المسلمين إلى إفشال مخططات الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي «يريد أن تكون حملته الصليبية خاطفة وقصيرة ومحدودة في الزمان والمكان، ليجنب بلاده الوقوع في مستنقع مثل الذي وقعت فيه أميركا في كل من العراق وأفغانستان».

وأضاف «وجب عليكم أيها المسلمون أن تفسدوا عليه خطته وتجروه إلى حرب مفتوحة زمانا ومكانا تستنزف اقتصاد الدولة الفرنسية وتنهك قدراتها وتدفعها إلى التقهقر والانكماش». وكانت فرنسا قد شنت عملية برية وجوية في يناير لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية على شمال مالي، قائلة إن هذه الجماعات تمثل خطرا على أمن غرب أفريقيا وأوروبا. وانتهت العملية سيطرة الإسلاميين على شمال مالي وأسقطت عشرات القتلى منهم، وتراجع «متمردون» آخرون إلى الكهوف الجبلية والمخابئ بالصحراء المليئة بالأسلحة والإمدادات.

55 قتيلاً في توغل داخل بلدة باما

نيجيريا: «بوكو حرام» تصعد هجماتها المنسقة ضد الجيش

كانو - «وكالات»: قتل أمس الاول 55 شخصا في عملية هجوم على بلدة شمال شرقي نيجيريا استهدفت منشآت عسكرية ومدنية. ووفق الجيش النيجيري فإن العملية نفذها مسلحون يشتبه بانهم أعضاء في جماعة بوكو حرام.

وقال المتحدث باسم الجيش صغير موسى لرويترز إن مائتين من مسلحي بوكو حرام وصلوا إلى بلدة باما الصغيرة في حافلات وشاحنات صغيرة وقاموا بتنفيذ ضربة منسقة، استهدفوا خلالها حواجز عسكرية ومركز الشرطة، ثم اقتحموا سجن البلدة. وأضاف موسى أن المهاجمين قتلوا 22 ضابط شرطة، و14 من مسؤولي السجون، وجنديين، وأربعة مدنيين، بينما قتل 13 من أعضاء الجماعة «في أكثر عمليات هذه الجماعة دموية منذ 2009» مشيرا إلى أن المهاجمين كانوا يرتدون الزي العسكري للجيش النجيري. وقال إن المسلحين أفرجوا عن 105 سجناء خلال الغارة، بينما أحرقوا تماما ثكنات عسكرية ومركز شرطة ومباني حكومية في هذه البلدة الواقعة بولاية بورنو شمالي نيجيريا معقل جماعة بوكو حرام.

ويأتي هذا الحادث إثر وقوع سلسلة حوادث دموية خلال الأسبوع الجاري أسفرت عن مصرع نحو 65 شخصا.

ففي شمال شرق البلاد، شنّ مسلحون الاثنين هجوماً على كنيسة وسوق بقرية نيجلان بولاية أداماوا على الحدود مع دولة الكاميرون، فأردوا عشرة قتلى وجرحوا تسعة آخرين.

وفي حادث منفصل الأحد، أطلق مسلحون النار على مجموعة من أعضاء سابقين بمليشيات ببلدة لوبيا بولاية بايلسا بمنطقة دلتا النيجر المنتجة للنفط، مما أدى إلى تبادل لإطلاق النار خلّف ثمانية قتلى. وقبل ذلك قتل السبت عشرون شخصا على الأقل بمواجهات عنيفة بين مسلمين ومسيحيين في بلدة ووكاري بولاية تارابا بوسط البلاد. وسبق ذلك الحادث وقوع أعمال عنف راح ضحيتها 25 شخصا الجمعة الماضية، في اشتباكات بين قوات الأمن النيجيري ومسلحين بولاية يوبي شمال شرقي للبلاد.

يُذكر أن نيجيريا تشهد بين الحين والآخر اضطرابات وأعمال عنف قوية في شمالها وجنوبها تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة، وتتفاوت الأسباب المؤدية إليها ما بين اقتصادية ودينية وطائفية.

قال إن القتل باسم الدين مرفوض

الدلاي لاما يستنكر استهداف البوذيين لمسلمي الروهينغا

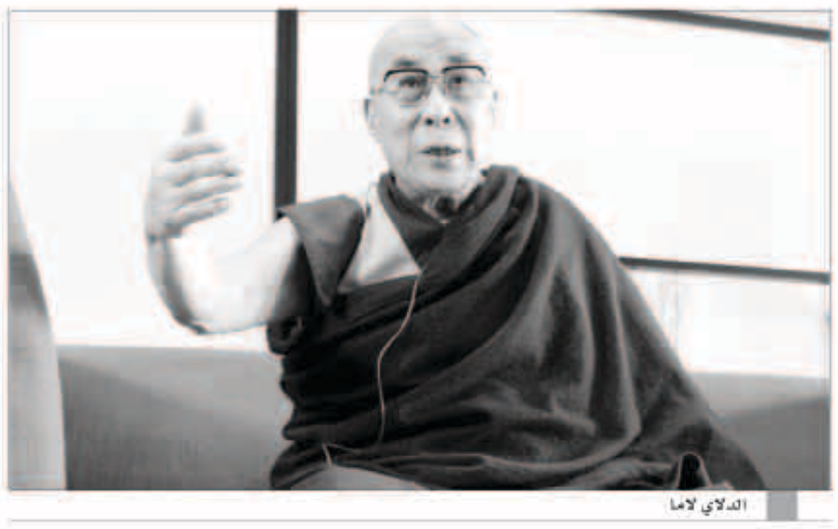
الدلاي لاما

عواصم - «وكالات»: استنكر الزعيم الروحي للتبت الدلاي لاما امس الاول الهجمات ضد مسلمي الروهينغا في ميانمار على يد رهبان بوذيين، قائلا إن القتل باسم الدين شيء لا يمكن قبوله.

وقال الدلاي لاما -وهو زعيم بوذي أمام تجمع بجامعة ماريلاند بمستهل جولة له بالولايات المتحدة- إن السبب الأساسي للصراع في ميانمار سياسي وليس روحيا.

واعتبر أن قتل الناس باسم الدين شيء لا يمكن تصوره، وهو أمر محزن جدا في الوقت الحاضر حتى لو ارتكبه البوذيون في ميانمار، وناشد الرهبان أن يتذكروا وجه بوذا الذي كان حاميا للمسلمين، على حد قوله.

يُذكر أن عشرات المسلمين لقوا حتفهم وشرد آلاف آخرون في هجمات قام بها بوذيون في مارس الماضي في بلدة ميختيلا وسط ميانمار.

وتوصل تحقيق لوكالة رويترز إلى أن رهبانا بوذيين يشاركون بنشاط في العنف، وفي نشر دعاية معادية للمسلمين في أرجاء البلاد.

وتفجرت اشتباكات بين البوذيين والمسلمين الذين يشكلون حوالي 5 في المئة من سكان ميانمار عدة مرات منذ تولي حكومة شبه مدنية السلطة في مارس 2011 بعد خمسة عقود من الحكم العسكري الدكتاتوري.

وقد اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش ميانمار بتنفيذ حملة تطهير إثني ضد أقلية الروهينغا المسلمة، مشيرة إلى أن أن عددا من المسؤولين في ميانمار ومن قادة المجموعات والرهبان البوذيين نظموا وشجعوا «الهجمات في القرى المسلمة بدعم من قوات الأمن».

والدلاي لاما الحائز على جائزة نوبل للسلام، مقيم بالمنفى، منذ فراره إلى الهند عام 1959 بعد انتفاضة فاشلة ضد الحكم الصيني للتبت، وتصفه بكين بأنه انفصالي، أما هو فيقول إنه يسعى فقط إلى مزيد من الحكم الذاتي لوطنه الواقع في جبال الهملايا.

توقعات برفض «صيانة الدستور» لمشائي

«غارديان» اللندنية: نجاد يحضر صهره لخلافته

لندن - «وكالات»: تناولت صحيفة الغارديان موضوع الانتخابات الرئاسية في إيران، حيث فتحت أبواب تلقي طلبات الترشيح لانتخابات ستنهي حكم الرئيس الحالي، محمود أحمدي نجاد الذي لا يحق له، وفق الدستور، الترشح لفترة ثالثة.

وقالت الصحيفة أن عشرات الراغبين في الترشح أودعوا ملفاتهم، لكن القليل منهم يعدون مرشحين جديين بالنظر إلى وزنهم السياسي، بينهم حسن روحاني، كبير المفاوضين في الملف النووي سابقا، وقمران باقري، وزير الصحة السابق، والنائب السابق مصطفى كواكبيان.

وستعلن القائمة النهائية للمرشحين بعدما يفحص مجلس صيانة الدستور جميع الطلبات ويصادق عليها، حيث ينظر في كفاءة المرشح وولائه للجمهورية الإسلامية.

ولكن الصحيفة ترى أن الرئيس المنتهية ولايته، أحمدي نجاد، يحضر أحد المقربين منه للفوز بمنصب الرئاسة.

ويتعلق الأمر بمدير مكتبه، إسفنديار رحيم مشائي، الذي هو أيضا صهر الرئيس.

ففي الأسابيع الأخيرة، لاحظ الناس أن مشائي أصبح يرافق أحمدي نجاد في زياراته الميدانية، وهو ما جعل المعارضين يعتقدون أن الرئيس يريد أن يدفع بصهره إلى منصب القيادة. ويصف المحافظون مشائي بأنه يمثل تيارا «منحرفا» في دائرة المقربين من أحمدي نجاد، حيث يضع القومية الفارسية قبل الإسلام. ويتوقع المراقبون أن يرفض مجلس صيانة الدستور ترشح مشائي، لكنهم يعتقدون أيضا أن الرئيس أحمدي نجاد سيصارع إلى النهاية من أجل الدفع بصهره في الانتخابات المقررة في شهر يونيو القادم.

بوتين: روسيا مطالبة بتقوية دفاعها بسبب فشل «الحلف» في أفغانستان

موسكو - «وكالات»: قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امس إن روسيا عليها تقوية دفاعها عن حدودها الجنوبية والعمل مع حلفائها في آسيا الوسطى لحماية نفسها من تهديد العنف المتطرف من أفغانستان.

وأضاف في اجتماع لمجلس الأمن الروسي أن الولايات المتحدة والقوات بقيادة حلف شمال الأطلسي «لم تحرز تقدما بعد في حربها ضد المجموعات الارهابية والمتشددة» في أفغانستان وأن هذه المجموعات أصبحت أكثر نشاطا في الآونة الأخيرة.